



ملاءمة كل من نظام العمل السعودي ونظام الخدمة المدنية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية

الخلفية: في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تعزيز تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في سوق العمل، تسعى المملكة إلى تطوير الأنظمة والتشريعات الوظيفية بما يضمن تكافؤ الفرص وتحسين بيئة العمل.

الهدف: وانطلاقاً من هذا التوجه، جاءت هذه الدراسة لتقييم مدى توافق الأنظمة الوظيفية السعودية مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى انسجامها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعايير الدولية، بهدف تحديد الفجوات وتحسين السياسات الداعمة للتمكين الوظيفي.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مقارنة جمع بين مراجعة الأنظمة السعودية ودراسة تجارب دولية وإقليمية ناجحة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. كما أجريت دراسة ميدانية شملت مقابلات واستبانات لقياس مدى تطبيق هذه الأنظمة على أرض الواقع وتحديد العقبات التي تحد من فاعليتها.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الأنظمة السعودية تحتوي على العديد من النصوص الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن تفعيلها ما زال محدوداً من حيث التطبيق العملي والتكامل بين الجهات ذات العلاقة. كما تبين أن التحديات التنظيمية والإجرائية تمثل أحد أبرز المعوقات أمام تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وظيفياً، إلى جانب ضعف التنسيق المؤسسي ونقص البيانات الدقيقة حول العاملين من ذوي الإعاقة.

الاستشهاد: ملاءمة كل من نظام العمل السعودي ونظام الخدمة المدنية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية (2022)، هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية:

#الأشخاص_ذوي_الإعاقة #التمكين_الوظيفي #الأنظمة_الوظيفية #نظام_العمل
#نظام_الخدمة_المدنية #رؤية_المملكة_2030 #الدمج_المجتمعي
#حقوق_الأشخاص_ذوي_الإعاقة #التوظيف_الدامج